أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء يؤكدون صعوبة السيطرة على عجز موازنة عام ٢٠١٢

قالوا: إن عدم مشاركة البنك المركزي في إعدادها يخلق فجوة كبيرة

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أكد خبراء صعوبة معالجة العجز التخطيطي في موازنة عام ٢٠١٢ و السيطرة عليه من قبل الحكومة، فيما تسلمت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية النسخة المعدلة من مشروع قانون البنى التحتية المعدل من الحكومة، مبينة أن المشروع البالغ ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل قيد الدراسة من قبلها.

وقال عضو منظمة مراقبة المصارف جبار العكيلي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن " العجز في موازنة عام ٢٠١٢ تخطيطي وليس حقيقياً لذا فهو من الصعب السيطرة عليه وتسديده من الواردات النفطية أو من المتبقي من ضمن موازنة عام ٢٠١١".

وأضاف:أن " البنك المركزي العراقي لم يكن على اطلاع على تفاصيل موازنة عام ٢٠١٢ ولم يشترك في إعدادها الامر الذي يزيد من الفجوة الإقتصادية بين السياسية النقدية والسياسية المالية ".

وأشارإلى أن " أداء الحكومة في معالجة العجز يركز على تنمية وارداتها وتنويعها وتعزيز القيمة الحقيقية للدينار العراقي من قبل البنك المركزي العراقي الذي يشرف على السياسية النقدية ويحدد ملامحها ".

بدوره قال الخبير في المركز الاقتصادي العراقي إحسان جودة لـ(آكانيوز): إن " العراق يعاني من موازنة تعجيزية تخطيطية وليس من تخطيط حقيقي حتى يمكن توسيع مشاريع النمية الأقتصادية ".

وأشار إلى أن " مشاكل الموازنة تركز على الكهرباء وعلى استيراد الوقود بنسبة ٨٥٪ وهي ليست مشاريع تستطيع التنمية الحقيقية للاقتصاد العراقي ".

وبين أن" مشكلة موازنة عام ٢٠١٢ يفترض تشكيل لجنة تقوم على مدار السنة بمعالجة العجز فيها تتكون من البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ووزارتي التخطيط والمالية ".

من جانبه قال المستشار الاقتصادي في الحكومة عبد الحسين العنبكي لـ(آكانيوز): " بالفعل ان موازنة عام ٢٠١٢ تعاني من عجز تخطيطي وليس من عجز حقيقي الامر الذي يصعب معالجتها في المرحلة المقبلة ".

وأشار إلى أن " مشاريع موازنة عام ٢٠١٢ لابد ان تسهم في معالجة التنمية وتوفير المستلزمات لسد العجز وتحويله إلى عجز حقيقي ليمكن حل مشكلة من العائدات النفطية ".

وأعلنت الحكومة العراقية انها ستناقش الاحد موازنة العراق للعام المقبل ٢٠١٢، ستبلغ ١١٢ مليار دولار بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي ٢٠١١ ولكن بعجز قدره ٢٠ مليار دولار وانه قد تم تخصيص ٤٥٪ للكهرباء والنفط التي تبلغ تقريبا ٥٠ مليار دولار و١٥٪ منها لوزراتي الدفاع والداخلية والتي تبلغ ١٧مليار دولار.

في غضون ذلك قالت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية ان مجلس النواب تسلم النسخة المعدلة من مشروع قانون البنى التحتية المعدل من الحكومة، مبينة أن المشروع قيد الدراسة من قبلها.

وكان مجلس النواب قد أعاد الشهر الماضي مشروع القانون إلى الحكومة بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار.

ورفض مجلس النواب السابق مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كان العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل بواقع ٣٥ مليار دولار أميركي.

وقال عضو اللجنة سلمان الموسوي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز): إن "الحكومة أرسلت مشروع قانون البنى التحتية بعد إعادة تعديله"، مبينا أن "التعديل تضمن احتساب المشروع على ٣٧ مليار دولار بدلا من ٧٠ مليار". واوضح أن "لجنة الاقتصاد والاستثمار في المجلس عاكفة في الوقت الحالي على دراسة المشروع من جديد بهدف الاتفاق عليه ورفعه إلى رئاسة مجلس النواب لطرحه على المناقشة والتصويت".

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طوال من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وبرغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام العراقي السابق، لم تستطع الحكومات المتعاقبة توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، والتي غالبا ما يحتجون على نقصها.

لجنة الخدمات: قانون صندوق الإسكان يقدم القروض بلا فوائد

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أكدت لجنة الخدمات البرلمانية، ، أن أهمية قانون صندوق الإسكان هو تمكين المواطنين من اخذ قروض لبناء دور سكنية بدون فائدة، مبينة أنها رفعت رأس مال الصندوق من ٣٠٠ مليار دينار إلى ١٠٠٠ مليار بهدف تقديم القروض لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

وقالت رئيس اللجنة فيان دخيل خلال مؤتمر صحافي عقدته بمبنى البرلمان، امس السبت وحضرته المدى ، إن "لجنة الخدمات أنجزت قانون صندوق الإسكان وتم عرضه على مجلس النواب وصوت عليه بالأغلبية خلال الجلسة اليوم".

وأضافت دخيل أن "هذا القانون سيمكن المواطنين من أخذ قروض بدون فائدة لبناء دور سكنية لهم، فضلا عن إقرار الشركات المختلطة لبناء مجمعات سكنية لسد النقص الكبير في الوحدات السكنية ولحاجة المواطن إليها". وأكدت دخيل أن "اللجنة عملت على رفع رأس مال الصندوق من ٣٠٠ مليار إلى ١٠٠٠ مليار لغرض استفادة اكبر عدد ممكن من المواطنين". وكان مجلس النواب العراقي صوت، اليوم السبت، بالأغلبية على قانون صندوق الإسكان خلال جلسته الـ٣٢ من السنة التشريعية الثانية.

وعقد مجلس النواب العراقي، امس السبت، جلسته الـ٣٢ من السنة التشريعية الثانية برئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي وحضور ٢٣٥ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد التصويت على قوانين هيئة النزاهة وصندوق الإسكان العراقي والنظام الداخلي للبرلمان، فضلاً عن استضافة رئيس وأعضاء المحكمة الجنائية العراقية العليا، والقراءة الأولى والثانية لعدد من القوانين.

وأعلنت وزارة الأعمار والإسكان، في (٥ تموز ٢٠١١)، عن وضع آليات لحل مشكلة السكن في العراق، مؤكدة أن الأزمة ستحل خلال خمس سنوات في حال طبقت تلك الآليات بشكل صحيح.

وأعلن مجلس الوزراء عام ٢٠٠٧ عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الإعمار والإسكان وعضوية وكلاء وزراء المالية والتخطيط والبلديات والأشغال ووكيل أمانة بغداد، بهدف احتواء أزمة السكن المتفاقمة في العراق، من خلال إقامة وحدات سكنية ببناء عمودي لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط ودون المتوسط.

وأقر البرلمان العراقي في تشرين الأول من عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه، أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، وعلى الرغم من أن القانون ساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، إلا أنه لم يمنح المستثمر الأجنبي حق تملك العقار الخاص بالمشروع، واستبدله بإعطائه حق استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، وفقاً للفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

وتقوم منظمة المستوطنات البشرية "الهبيتات" التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق، بإعداد دراسة حول الحاجة الإسكانية في العراق، وجمع البيانات اللازمة لها لتكون أساساً لوضع استراتيجية للإسكان في العراق.

يذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه، قياسا بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به، بسبب غلاء الأراضي ومواد البناء.

الشهرستاني: أزمة الكهرباء تنتهي في عام ٢٠١٣

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني: ان ازمة الطاقة الكهربائية في البلاد ستنتهي في عام ٢٠١٣. ويعاني العراق حاليا من ترد كبير في شبكة الكهرباء حيث ينقطع التيار لفترات طوال في اليوم تصل في بعض الاحيان الى نحو ١٦ ساعة. ولم يفلح أي وزير للكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ في تحسين قطاع الكهرباء في العراق بالرغم من الإيرادات المالية والنفطية الهائلة.ويحتاج العراق على الأقل إلى ١٤ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة في حين أن ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.

وقال الشهرستاني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): "ستنتهي أزمة الكهرباء في العراق بشكل نهائي في عام ٢٠١٣ بعد اضافة طاقة اضافية من مشاريع المحطات التي بدأت وزارة الكهرباء بتنفيذها". ولفت الى أن مشاريع وزارة الكهرباء ستنتهي خلال فترة اقصاها ٢٤ شهرا.

ويحاول العراق بناء محطات جديدة لسد النقص في الطاقة لكن محاولاته تعقدت ولاسيما بعد تعرضه لاحتيال مؤخرا في عقدي محطتي كهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار. وأضاف الشهرستاني: أن "العراق سيضيف لمنظومة الطاقة ما يقارب ٧ آلاف ميغاواط بعد انجاز محطات رئيسة".

صاعد.. نازل

□ متابعة/ صابرين علي

ارتفعت اسعار الاجهزة الكهربائية والالبسة الجاهزة المستوردة في الاسواق المحلية بشكل نسبي خلال اليومين الماضيين.

وارجع مراقبون ومستوردون هذا الارتفاع البسيط الى زيادة الطلب عليها فضلاً عن انسيابية دخولها وتدفقها الى الاسواق الكبرى والمراكز التجارية في العاصمة بغداد.

وقال المستورد حسن الدهلكي لـ (المدى الاقتصادي):ان زيادة الطلب التي تشهدها الاسواق المحلية خلال الايام القليلة الماضية كانت وراء هذا الارتفاع البسيط مؤكداً ان الانسيابية في تدفق البضائع عبر الحدود ووصولها الى مراكز الاستهلاك الكبرى في العاصمة بغداد كانت وراء هذا الارتفاع البسيط.

واكد الدهلكي عدم وجود ثقافة استهلاك حقيقية في العراق ما يجعل هذا التذبذب اللافت للنظر في حجم العرض والطلب لمختلف السلع والبضائع ومنها الملابس الجاهزة والاجهزة الكهربائية.

وبينت تقارير اعلامية مطلعة خاصة بـ (المدى الاقتصادي)

أن حركة بيع الملابس شهدت ارتفاعا ملحوظاً وتحديدا في ما يخص أسعار الفئات الشبابية وملابس الاطفال بسبب بدء العد التنازلي للعام الدراسي الجديد، حيث ان سعر بدلة طفل حديث الولادة من (٩) الى (١٥) آلاف دينار بانواع مختلف، كما ان فئات عمرية من ١٠ الى ١٦سنة تراوحت أسعار ما يرتدونه من ألبسة بلغ سعر القطعة الواحد (تشيرت) قميص بنطلون من (١٦٠٠٠) الى (١٦٨٠٠) دينار، اما سعر (البنطلون والقميص الرجالي) تراوح بين ١٨٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ دينار.

وبينت التقارير ذاتها انه في تعاملات سوقي التجزئة والجملة ايضا يتضح سعر الدرزن الواحد للقميص التركي للفئات الشبابية هو (١٦) ألف دينار ليصل سعر القطعة الواحدة منه في الجملة بـ (١٨) ألف دينار لتصل بعدها إلى المستهلك بسعر (٢٢) ألف دينار مشيرة الى ان اسعار الملابس النسائية شهدت تراجعا بسيطا في مستوى ارتفاعها وبجميع أنواعها للمستورد منها والمحلي ليتراوح هذا الارتفاع بين ٢٣ ألفا إلى ٣٤ ألفا للقطعة الواحدة.

واوضحت التقارير وجود مؤشرات تبين إن النساء تستخدم الملابس المستوردة أكثر من الرجال وهذا يؤدي إلى ضغط اكبر على حجم الطلب وبالتالي يعتمد على قوة العرض من المستورد في تغطية السوق مبينة ان سعر بنطلون نسائي جينز صيني piece في محافظة صلاح الدين بلغ ١٥٠٠٠ دينار و ١٩٠٠٠ في مجافظة بابل و١٥٠٠٠ في واسط و ١٤٠٠٠في محافظة النجف و ١٧٥٠٠في محافظة القادسية و ١٤٥٠٠ في محافظة المثنى و ١٤٣٠٠ في محافظة ذي قار مشيرة الى ان اسعار القميص النسائي ذات الكم الطويل الصيني المنشأ بلغت ١٨٠٠٠ دينار في محافظة صلاح الدين و ١٣٢٠٠ في بابل و ١١٠٠٠ في واسط و ٨٤٠٠ في النجف و ١٧٥٠٠في الديوانية و ٨٥٠٠ في المثنى و ٩٣٠٠ في ذي قار في حين تراوحت اسعار البدلة الرجالية من اعلى سعر بدلة مستورد ومحلي من ٥٥ الف دينار الى ١٦٠ الف دينار وهي اغلب انواعها رجاليا قطعتين محلي معمل النجف بدلة رجالي قطعتين تركي وكذلك بدلة رجالي قطعتين صيفي صيني وبدلة رجالي قطعتين نوع آسيا سوري.

اعلان للمرة الاولى - رقم (٦) لسنة ٢٠١١

تعلن دائرة صحة المثنى عن المناقصة المرقمة (٦) لتنظيف م. الحسين التعليمي واستخدام موظفي استعلامات وتشغيل مسعفين وحسب الشروط والمواصفات المحددة في شروط المناقصة، ومن تخصيصات الموازنة التشغيلية وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ ولمدة سنة واحدة.

فعلى الراغبين من الشركات/ من الدرجة الخامسة او المكاتب المتخصصة في مجال التنظيف مراجعة ديوان الدائرة/ شعبة العقود الكائنة في محافظة المثنى- السماوة- القشلة لغرض شراء شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابلة للرد على ان تقدم العروض داخل ظرف مغلق ومختوم مع تثبيت العنوان الكامل على العطاء واسم المناقصة ورقمها وان اخر موعد لغلق المناقصة هو الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/١٠/٣ وان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان علما انه سيتم اجراء محاضرة في يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/٩/٢٦ لغرض توضيح المناقصة وشروطها والاجابة على الاستفسارات على ان ترفق المستمسكات المدرجة تفاصيلها ادناه مع العطاء

١- هوية تصنيف الشركات والمقاولين نافذة بالنسبة للشركات

٢- هوية اتحاد المقاولين نافذة بالنسبة للمقاولين

٣- شهادة تأسيس الشركة

٤- التأمينات المطلوبة ١٪ من مبلغ العطاء المقدم على شكل خطاب ضمان او صك مصدق صادر من مصرف معتمد نافذ طيلة مدة نفاذية العطاء

٥- مدة نفاذية العطاء ثلاثة اشهر

٦- براءة الذمة من الضريبة لدخول المناقصة

٧- وصل شراء التندر

٨- الاعمال المماثلة مؤيدة من الجهات المستفيدة

٩- تقدير الكفاءة المالية الصادرة من محاسب قانوني

١٠- يكون آخر موعد لشراء مستندات المناقصة لغاية نهاية الدوام الرسمي لليوم الذي يسبق غلق المناقصة

د/ احمد مطر مهدي
مدير عام دائرة صحة المثنى